

Distr.: General
7 November 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثالثة

البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق

الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة حول حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في

إطار البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تنت سوي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

مذكرة حول حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

المحتويات

الصفحة

أولاً -	مقدمة	٣-٤
ثانياً -	معلومات أساسية سياسية موجزة عن ميانمار	٤
ثالثاً -	التطورات الأخيرة في ميانمار	٤-٦
رابعاً -	التعاون مع الأمم المتحدة	٦-٧
خامساً -	مكافحة المخدرات غير المشروعة	٧-٨
سادساً -	تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	٨-٩
سابعاً -	مزاعم بشأن الأشخاص المشردين داخلياً	٩-١٠
ثامناً -	الأطفال الجنود	١٠-١١
تاسعاً -	الاتجار بالأشخاص	١١-١٢
عاشراً -	العنف ضد المرأة	١٢-١٣
حادي عشر -	ادعاءات السخرة	١٣-١٤
ثاني عشر -	التسامح الديني	١٤
ثالث عشر -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٤-١٥
رابع عشر -	الاستنتاج	١٥

أولا - مقدمة

١ - أصدرت الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قرارها ٢٣٢/٦١، "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، وقد رفضت ميانمار هذا القرار الذي يخصها والذي قدم بناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي.

٢ - وأثناء المناقشة التي دارت داخل اللجنة الثالثة بشأن مشروع القرار، أعربت عدة وفود عن معارضتها لاتخاذ قرارات بشأن حقوق الإنسان تستهدف بلداً بعينه. ونوهت إلى أن قرارات من هذا النوع لا تتعارض مع نص وروح قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤسس لمجلس حقوق الإنسان فحسب، بل وتتعارض أيضاً مع قرار الجمعية العامة ١٦٦/٦١ بشأن تشجيع إجراء حوار منصف وقائم على الاحترام المتبادل بشأن حقوق الإنسان. وجرى التشديد على أن مجلس حقوق الإنسان أنشئ فعلاً من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان في سياق عالمي، ولذا فليس ثمة داع لأن تنظر اللجنة الثالثة في قرارات تستهدف بلداً بعينه.

٣ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات إضافية وأدرجت ميانمار على جدول أعمال مجلس الأمن بدعوى أن الحالة في ميانمار تشكل تهديداً محتملاً للسلم والاستقرار الدوليين. ولم تقبل تلك المزاعم من جانب عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، شاركت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن ميانمار، ولكنه فشل بسبب تصويت عضوين دائمين في مجلس الأمن ضد مشروع القرار.

٤ - ودعت الولايات المتحدة للجلسة مغلقة لمجلس الأمن بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بزعم الحصول من المستشار الخاص للأمين العام، إبراهيم غمباري، على إحاطة بشأن الزيارة التي قام بها إلى ميانمار في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في أعقاب المظاهرات التي شهدتها ميانمار في شهر أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك، أصدر مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بياناً رئاسياً بشأن الحالة في ميانمار.

٥ - ومن الواضح أن غرض البلدان التي قدمت مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لم يكن إلا دفع العملية السياسية المحلية بالاتجاه الذي تختاره هي وليس لتعزيز حقوق الإنسان في حد ذاتها.

٦ - ذلك أن أفضل طريقة لتعزيز حقوق الإنسان في بلد ما هي من خلال التفاهم والتعاون وليس إصدار قرارات تستهدف ذلك البلد بعينه وتتسم بالمواجهة والإلزام.

٧ - والهدف من تعميم هذه المذكرة هو تقديم معلومات واقعية عن الحالة في ميانمار، ولا سيما فيما يخص التقدم المحرز على صعيد تعزيز السلام والاستقرار والانتقال إلى الديمقراطية.

ثانياً - معلومات أساسية سياسية موجزة عن ميانمار

٨ - المجتمع في ميانمار مجتمع متعدد الأعراق والأديان. إذ تعيش فيه ٨ مجموعات عرقية رئيسية تضم أكثر من ١٠٠ قومية عرقية. وقد عاشت تلك المجموعات في وئام عبر العصور. واستمر الوضع على حاله حتى أتى المستعمر واتبع سياسة "فرق تسد" مما غرس بذور الفرقة بين أفراد المجتمع، فأدى ذلك إلى بروز حركات تمرد ألحقت خسائر فادحة بالبلد. وتتسم التحديات التي تواجه ميانمار بالحساسية والتعقيد، ويخطئ خطأً جسيماً من يعتقد بإمكانية التغلب عليها بين عشية وضحاها.

٩ - ففي عام ١٩٨٨، استعاضت الحكومة عن النظام الاشتراكي بنظام تعددي وعن الاقتصاد المركزي باقتصاد السوق. وبدأت بتطبيق إصلاحات، ومنذ ذلك الحين وهي تبذل جهوداً دؤوبة لحفظ السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠ - ولا بد من الوحدة الوطنية في ميانمار لتحقيق تقدم على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن هنا، عكفت الحكومة على تعزيز الوحدة الوطنية. وقد أدت عروض السلام التي قدمتها الحكومة إلى الجماعات المسلحة إلى عودة ١٧ جماعة من أصل ١٨ من جماعات المتمردين المسلحة إلى حظيرة الشرعية. وأصبحت تلك الجماعات اليوم تتعاون مع الحكومة في تنفيذ برامج التنمية الإقليمية. ولم توصل الحكومة باب مفاوضات السلام أمام الجماعة المسلحة المتبقية وهي اتحاد كارين الوطني.

١١ - ومع عودة السلام والاستقرار إلى البلد، باتت الحكومة اليوم تركز على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في المناطق الحدودية النائية التي تأخرت التنمية فيها مقارنة بمناطق الوسط. والأهم من ذلك كله، أن الحكومة أصبحت تركز على خريطة طريق من سبع خطوات للانتقال إلى الديمقراطية.

ثالثاً - التطورات الأخيرة في ميانمار

١٢ - شهدت ميانمار في الأشهر الأخيرة تطورات سياسية مهمة. ففي الثالث من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نجح المؤتمر الوطني في إنجاز عمله واعتماد مبادئ أساسية لصوغ دستور جديد للبلاد.

١٣ - وكان المؤتمر الوطني منتدًى جامعاً. فقد حضره ١٠٨٨ مندوباً يمثلون الأحزاب السياسية والقوميات العرقية والفلاحين والعمال والمفكرين والموظفين المدنيين. وانخرط في العملية أيضاً ممثلون عن ١٧ من الجماعات المتمردة التي عادت إلى حظيرة الشرعية. وستضمن المبادئ الأساسية التي اعتمدت في المؤتمر الوطني حصول جميع القوميات على حقوقها.

١٤ - وفي الوقت ذاته، حصلت أيضاً تطورات إيجابية في مجال تعاون ميانمار مع الأمم المتحدة. فقد قام المستشار الخاص للأمين العام ووكيل الأمين العام السيد إبراهيم غمباري بزيارة إلى ميانمار في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تلبية لدعوة من حكومة ميانمار. وقد أتيحت له الفرصة للاجتماع برئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، القائد الأعلى ثان شوي. كما اجتمع مرتين مع داو أونغ سان سو كيي. وإثر تلك الزيارة، عينت الحكومة يو أونغ كيي وزيرا للعلاقات من أجل التواصل مع داو أونغ سان سو كيي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع يو أونغ كيي لأول مرة مع داو أونغ سان سو كيي. وتم إنشاء لجنة مؤلفة من ٥٤ عضواً لصياغة دستور جديد. ودعت الحكومة كلا من المستشار الخاص السفير غمباري والمقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار البروفيسور بينهيرو لزيارة ميانمار مرة ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأطلق سراح المتظاهرين الذين اعتقلوا لفترة قصيرة لاستجوابهم وعددهم الكلي ٢٦٧٧ متظاهراً. كما أطلق مؤخراً سراح ٨٠ معتقلاً آخر.

١٥ - لقد حولت الحملة السلبية الضارية التي تقودها وسائط الإعلام ميانمار إلى قضية انفعالية. في حين أن الفائدة ستكون أكبر لو نظرنا إلى الحالة من منظور أشمل بدل النظر من زاوية ضيقة. ولم تكن محض صدفة أن تبدأ المظاهرات بعد فترة وجيزة من اختتام المؤتمر الوطني بنجاح الذي وضع المبادئ الأساسية لدستور جديد. وليس خافياً على أحد أيضاً أن العناصر الهدامة داخل البلد وخارجها تعارض بشدة خريطة الطريق ذات الخطوات السبع.

١٦ - وقد بدأت المظاهرات الأخيرة بمجموعة صغيرة كانت تعرب عن قلقها من ارتفاع سعر الوقود. فجاء انتهازيون سياسيون ليستغلوا الأمر وليحولوا المظاهرة إلى مواجهة سياسية بهدف تعطيل خريطة الطريق ذات الخطوات السبع المفضية إلى الديمقراطية. كما استغلوا الاحتجاجات التي قامت بها في بداية الأمر مجموعة صغيرة من الرهبان البوذيين للمطالبة باعتذار عن سوء معاملة لقيها أحد زملائهم على يد سلطات محلية. وقد حرصت تلك العناصر الهدامة عدة مئات من الرهبان على تنظيم مسيرة يتلون فيها صلوات وحولوها بعد

ذلك إلى مسيرة سياسية. ويتنافى انشغال الرهبان بأمور الدنيا، ناهيك بأمور السياسية، مع تعاليم الدين البوذي ومع قواعد سلوكهم.

١٧ - ومارست الحكومة ضبط النفس ولم تتدخل لمدة شهر تقريباً. ولم يطلب إلى قوات الأمن التدخل وإعادة حكم القانون والنظام إلا عندما خرجت الحشود الدهماء عن السيطرة وبدأت تقوم بأعمال استفزازية وأنفلتت زمام الأمر مشكلاً تحدياً لسلام واستقرار الأمة. ولم يكن للوضع أن يتردى لولا الأعمال التخريبية التي قام بها انتهازيون سياسيون ساعدتهم فيها وشجعتهم عليها جهات أجنبية تقدم الدعم لهم. وقد بقي المواطنون الذين لم يكن لديهم رغبة بتعكير السلام والاستقرار بمنأى عن تلك المظاهرات. بل أنهم حالوا دون دخول المتظاهرين إلى بلداتهم. ولكن أحد الأحزاب السياسية، بالتواطؤ مع بعض السفارات الغربية، نشر أخباراً كيدية. واكتشفت السلطات بعدها مؤامرة لارتكاب أعمال إرهابية وأن بعض الإرهابيين اشتركوا في محاولة تفجير. وفي هذا الصدد، أفرجت الحكومة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن معلومات بشأن تلك المخططات والقبض على المخططين، ومنهم أشخاص متنكرون بملابس رهبان، وبجوزتهم طلقات شديدة الانفجار.

١٨ - لقد تجاوزت البلاد مرحلة القلاقل الأخيرة وعادت الأمور إلى طبيعتها. وقد رفع حظر التجول الذي كان قد فرض على بضعة مراكز حضرية رفعاً تاماً. إن سيادة القانون مبدأً أساسياً تستند إليه الأمم، وبدونه لا يمكن للدولة أن تدير أمور الحياة اليومية بصورة منتظمة ولا يمكن للشعب أن يتمتع بحقوق الإنسان ولا بالديمقراطية. فالسلام والاستقرار شرطان أساسيان من شروط تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

رابعاً - التعاون مع الأمم المتحدة

١٩ - يشكل التعاون مع الأمم المتحدة حجر الزاوية في سياسة ميانمار الخارجية. وبهذه الروح، ما برحت ميانمار تتعاون مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات بما في ذلك مجال حقوق الإنسان. إذ توفر ميانمار المعلومات اللازمة وترد على الرسائل التي تبعث بها هيئات الأمم المتحدة. كما تقدم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٠ - وتتجلى رغبة ميانمار في التعاون مع الأمم المتحدة كذلك في الزيارات التي يقوم بها كبار موظفي الأمم المتحدة إلى ميانمار. فقد قام المبعوث الخاص السابق للأمين العام، السيد رزالي إسماعيل زيارة إلى ميانمار في ١٤ مناسبة، كما زارها المقرر الخاص الحالي البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو، في ست مناسبات خلال السنوات الست من ولايته.

٢١ - وتشمل الزيارات الأخيرة التي قام بها كبار الموظفين البارزين من وكالات الأمم المتحدة، نائب المدير التنفيذي لليونيسف، السيد كول ك. غوتام في آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ والأمين العام المساعد لمكتب منسق الشؤون الإنسانية ونائبة منسق الشؤون الإنسانية، السيدة مارغريتا والستروم، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ والممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيدة رادিকা كوماراسوامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٢٢ - وزار وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري ميانمار ثلاث مرات. وخلال زيارته إلى البلد في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، التقى برئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية الجنرال ثان شوي. كما أتيحت له الفرصة للقاء السكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية ورئيس الوزراء بالوكالة الفريق ثيان ساين. كما التقى خلال زيارته مرتين مع داو أونغ سان سو كي.

٢٣ - وتمت الزيارة الرابعة لوكيل الأمين العام، المستشار الخاص للأمين العام في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ووافقت ميانمار أيضا على الترحيب بالزيارة السابعة للمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو في موعد مناسب للطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. كما وافقت ميانمار من حيث المبدأ على زيارة الأمين العام المساعد السيدة مارغريتا والستروم.

خامسا - مكافحة المخدرات غير المشروعة

٢٤ - تشن ميانمار حربا على المخدرات غير المشروعة منذ عشرات السنين. وكانت قد وضعت خطة وطنية شاملة لمدة ١٥ سنة في عام ١٩٩٩. وتقوم الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات غير المشروعة على استراتيجيتين؛ الأولى، هي السعي للقضاء على المخدرات باعتبار ذلك واجبا وطنيا، والثانية، هي السعي للقضاء التام على زراعة الخشخاش من خلال تحسين مستويات المعيشة لجميع الأعراق الوطنية المقيمة في المناطق الحدودية. وتدعم هاتان الاستراتيجيتان التشريعات القوية مقرونة بتدابير إنفاذ فعالة.

٢٥ - وقد نُفذ العديد من المشاريع الإنمائية منذ عام ١٩٩٢ لتحسين مستويات المعيشة للأعراق الوطنية المقيمة على المناطق الحدودية. وتم توفير سبل بديلة لكسب العيش للمزارعين لتشجيعهم على إنهاء اعتمادهم على زراعة الخشخاش. وكان ”مشروع المصير الجديد“ الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ يهدف إلى تعزيز هذه الأنشطة وإلى توفير الدعم لمزارعي الخشخاش عندما يتحولون إلى زراعة محاصيل نقدية بديلة.

٢٦ - ووفقا للتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، انخفض إنتاج الأفيون في ميانمار بنسبة ٨٨ في المائة على مدى ٨ سنوات. ومن حيث الكمية، انخفض الإنتاج من ٢ ٥٦٠ طنا إلى ما يقدر بحوالي ٢٩٢ طنا. ويؤكد تقرير الأمين العام أيضا على أن "إنتاج الأفيون غير المشروع في جنوب شرق آسيا، استمر في الانخفاض للسنة السادسة على التوالي. وانخفضت زراعة خشخاش الأفيون في منطقة المثلث الذهبي بنحو ٨٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الكبير في هذه المساحات المزروعة في ميانمار، حيث انخفضت بنسبة ٣٤ في المائة أخرى إلى ٢١ ٥٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٦". كما تم توثيق الانجازات التي حققتها ميانمار في خفض زراعة الخشخاش في "التقارير العالمية عن المخدرات" في السنوات الأخيرة. فقد ذكرت التقارير التي صدرت عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وجود انخفاض في ميانمار آخر بنسبة ٢٦ في المائة و ٣٤ في المائة على التوالي في زراعة الأفيون في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي.

٢٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل ميانمار جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتصل إلى هدفها المشترك المتمثل في جعل المنطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وقد وقعت ميانمار مذكرة تفاهم مع ستة بلدان لإنشاء منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى خالية من المخدرات. وتهدف ميانمار إلى تخليص البلد من المخدرات بحلول عام ٢٠١٤، قبل سنة من الموعد الذي حددته الرابطة.

٢٨ - وقد بذلت ميانمار جهودا وطنية لمكافحة مشكلة المخدرات بمساعدة خارجية قليلة أو بدون أي مساعدة. ومن المؤسف أن هذه الجهود المخلصة لم تلق ما تستحقه من الدعم والاعتراف الكاملين.

سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٢٩ - ترى ميانمار أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يتم بما يتفق ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن تعالج مسائل حقوق الإنسان بموضوعية، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة أو تسييس لمسائل حقوق الإنسان.

٣٠ - ويجب معالجة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق عالمي من خلال نهج بناء قائم على الحوار وعدم المواجهة. ومن خلال التعاون فقط، لا من خلال تسييس حقوق الإنسان، يمكن تحقيق تحسينات على ظروف حقوق الإنسان في العالم.

٣١ - وشأن بلدان نامية أخرى، تولى ميانمار أولوية للحق في التنمية. وهي تسعى لتحقيق تنمية شاملة في البلد، وتولي اهتماما بسد الفجوة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك المناطق الحدودية حيث تعيش معظم القوميات الإثنية.

٣٢ - وتؤيد ميانمار بشدة موقف حركة عدم الانحياز الذي يعارض ويدين الانتقائية وازدواجية المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واستغلال حقوق الإنسان كذريعة لتحقيق مآرب سياسية.

٣٣ - وتقع ميانمار منذ فترة طويلة ضحية لحملة تشويه منظمة تشنها عناصر مناهضة للحكومة، تمولها بسخاء جهات أجنبية داعمة. وقد وجدت الادعاءات الفظيعة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تبثها دائما العناصر المناهضة للحكومة طريقها إلى تقارير الأمم المتحدة. لذلك فإن الحاجة تدعو إلى التحقق من جميع المعلومات قبل الحكم على صلاحية إدراجها في التقارير الرسمية.

سابعاً - مزاعم بشأن الأشخاص المشردين داخليا

٣٤ - إن الغالبية العظمى ممن يطلق عليهم "لاجئون" على الحدود بين ميانمار وتايلند هم مهاجرون غير شرعيين لأسباب اقتصادية - وهذا رأي كل من ميانمار وجارتها إلى الشرق. أما ما تبقى فهم متمردون وأسرهم، الذين يبحثون عن ملجأ مؤقت للقيام بأعمال إرهابية عبر الحدود.

٣٥ - وقد أدت عودة ١٧ جماعة مسلحة إلى حظيرة القانون إلى استعادة السلام والاستقرار في البلد، بما في ذلك في المناطق الحدودية حيث درج المتمردون على ممارسة نشاطاتهم. ولا يزال اتحاد كايان الوطني فقط، وفلول من الجماعات المسلحة التي كانت تعمل بالاتجار بالمخدرات تحارب الحكومة. وتنحصر حملات مكافحة التمرد في عدد قليل من الأماكن ولا تتم إلا ضد الذين يشاركون في أعمال إرهابية. وتهدف هذه العمليات إلى حماية أرواح وممتلكات المواطنين المحبين للسلام. إن هذه الإجراءات المحددة التي تجري في عدد قليل من الأماكن لا يمكن أن تؤدي بأي حال من الأحوال إلى حالات تسفر عن حدوث أزمة إنسانية. وتصدر الإشارة إلى أن المتمردين يرغمون القرويين على التخلي عن بيوتهم وعلى الهرب عبر الحدود.

٣٦ - أما مسألة انتقال الناس عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش فهي مسألة ثنائية تم حلها منذ أمد بعيد بين الجارتين الصديقتين بطريقة ودية. ومنذ عام ١٩٩٢، قبلت سلطات ميانمار أكثر من ٢٣٠,٠٠٠ من العائدين في ظل ظروف آمنة وطوعية بالتعاون مع مفوضية الأمم

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهذا مثال ممتاز على تسوية المسائل الثنائية وديا بين البلدين الجارين.

ثامنا - الأطفال الجنود

٣٧ - تعد حماية الطفل جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا وتقاليدنا. وقد درجنا عليها حتى قبل أن تُدرج في الصكوك القانونية الدولية. وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار لدى النظر في مسألة الأطفال الجنود.

٣٨ - ومع عودة ١٧ مجموعة من مجموعات المتمردين المسلحة من أصل ١٨ مجموعة إلى حظيرة القانون، فإن السلام والاستقرار يسودان كل ركن من أركان البلد تقريبا. ولا يمكن اعتبار ميانمار في حالة نزاع مسلح تحت أي ظرف من الظروف.

٣٩ - وتتكون القوات المسلحة في ميانمار، بما فيها تاتمداداو (كبي) من المتطوعين تماما في الجيش والذين ينضمون إلى الخدمة العسكرية يفعلون ذلك بمحض إرادتهم. وفي إطار تعليمات مكتب مجلس الخدمات الدفاعية والحربية في ميانمار ذات الصلة، لا يمكن تجنيد أي شخص في القوات المسلحة إلا إذا بلغ ١٨ سنة من العمر. والتجنيد الإجباري محظور تماما بأي شكل من الأشكال. وقد أنشئت أيضا مديرية جديدة للإشراف على التقييد الصارم بالأوامر والأنظمة والتعليمات في عملية التجنيد. كما أنشئت "لجنة لمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية" منذ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ للحيلولة دون تجنيد الأطفال دون السن القانونية، ولحماية مصالح الأطفال دون السن القانونية وللتأكد من الامتثال التام للأوامر والتعليمات من أجل حماية الأطفال دون السن القانونية. ولتحقيق أهدافها، اعتمدت اللجنة خطة عمل للتدقيق الصارم بعدم تجنيد الأطفال دون ١٨ سنة في القوات المسلحة. وتتضمن الخطة تدابير شاملة مثل إجراءات التجنيد، وإجراءات التسريح من الخدمة العسكرية، وإعادة الإدماج في المجتمع، وتدابير توعية الجمهور، وتقديم التوصيات والتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. كما أنشأت اللجنة فرقة عمل تتألف من الوزارات المعنية مثل وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين للإشراف المنتظم على تنفيذ خطة العمل.

٤٠ - من أجل زيادة الوعي بين الذين يشاركون في عملية التجنيد، يجري ضباط مكتب القائد العام محادثات بشأن حماية وتعزيز حقوق الطفل والتوجيهات والأنظمة التي تنظم عملية التجنيد. واليونيسيف مدعوه أيضا لتقديم محاضرات عن حماية وتعزيز حقوق الطفل.

ويتم تسريح المجندين الجدد الذين يتبين أنهم قاصرون من مراكز التجنيد أو التدريب ويسلمون إلى ذويهم أو الأوصياء عليهم. وتتخذ إجراءات عقابيه ضد الذين يقومون بالتجنيد بالمخالفة للأنظمة. وتقدم الحكومة بصورة منتظمة معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في مجال أنشطة التوعية التي تقوم بها، وعدد الأطفال دون السن القانونية والمعلومات المتعلقة بالأطفال الذين يسرحون من الخدمة العسكرية وغيرها من البيانات ذات الصلة إلى الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح. وقدمت هذه المعلومات أيضا إلى الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف الذين أتيحت لهما الفرصة لزيارة مراكز التجنيد بين الحين والآخر للإطلاع على عملية التجنيد مباشرة.

٤١ - وبناء على دعوة من حكومة ميانمار، زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، السيدة رادهيكا كوما راوامي، ميانمار في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. والتقت رئيس مجلس الوزراء بالوكالة والسكرتير الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية الذي يشغل أيضا منصب رئيس لجنة منع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية. وقد تجلّت الإرادة السياسية القوية لإيجاد حل لمسألة تجنيد الأطفال دون السن القانونية خلال الاجتماع. وعُيّن المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين منسقا لتنفيذ خطة عمل الحكومة. وبالإضافة إلى الاجتماع مع الوزراء، أتيحت للممثلة الخاصة للأمين العام الفرصة لعقد جلسة تفاعلية مع أعضاء "لجنة منع تجنيد الأطفال دون السن القانونية". وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على وضع خطة عمل تتمشى مع المعايير الدولية، في تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما مع اليونيسيف. كما زارت الممثلة الخاصة للأمين العام مركزا للتجنيد في ماندالاي.

٤٢ - وتمشيا مع التزامها بحل مسألة تجنيد الأطفال دون السن القانونية، اتخذت حكومة ميانمار سلسلة من تدابير المتابعة بعد الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام. وبناء على طلبها، أنشئ مركز تنسيق آخر للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) كما عُيّن المدير العام للمنظمات الدولية والإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية للاضطلاع بهذه المهمة. وشكّل فريق عمل برئاسة المدير العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتسهيل إنشاء آلية للرصد والإبلاغ.

تاسعا - الاتجار بالأشخاص

٤٣ - أحرزت ميانمار تقدماً كبيراً في مكافحة الاتجار بالبشر سواء على الصعيد الوطني أو في السياق الإقليمي. وقامت الحكومة بحملات توعية واتخذت تدابير فعالة لإنفاذ القوانين. وجرى تعزيز القانون الجنائي الذي ينص على أحكام قانونية تنزل عقوبات قاسية بالجنّة بواسطة قانون مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك

تضطلع المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل مكثف بأنشطة وقاية ودعم على الصعيد الوطني وبناء قدرات متطوعاتها وإجراء محادثات تثقيفية بشأن موضوع الاتجار بالبشر. ويشارك اتحاد الشؤون النسائية في ميانمار بنشاط في اتخاذ إجراءات لمنع الاتجار بالأشخاص للاستغلال الجنسي.

٤٤ - وترى ميانمار أن الاتجار بالأشخاص مسألة عبر وطنية خطيرة وأنه لا يمكن القضاء على هذا الخطر إلا من خلال استجابة جميع البلدان المعنية بشكل منسق وجماعي. ومن ثم، شاركت ميانمار بنشاط في عملية بالي. ولتعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية من خلال مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة، جرى توقيع اتفاق في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما جرى في هانوي في ٢٠٠٥ على سبيل المتابعة اعتماد خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

٤٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المكملين لها، أي بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ويشكل سنّ قانون مكافحة الاتجار بالبشر مؤخراً دليلاً إضافياً على التزام ميانمار بمكافحة الاتجار بالبشر تمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

عاشرا - العنف ضد المرأة

٤٦ - تُستخرّ تقاليد ميانمار وثقافتها وقيمها لحماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وترفض ميانمار رفضاً قاطعاً ادعاءات العنف الجنسي الموجهة ضد قواتها المسلحة والتي لا أساس لها من الصحة. وقد أتهم جيش ميانمار خطأً بالاغتصاب الجماعي على أساس تقارير كاذبة صادرة عن المعتبرين من شبكة شان للعمل النسائي ومؤسسة شان لحقوق الإنسان ومجموعة كاريني لحقوق الإنسان. وجدّير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٢، حدد التقرير القطري لوزارة خارجية الولايات المتحدة عن ميانمار مؤسسة شان لحقوق الإنسان ومجموعة كاريني لحقوق الإنسان كمنظمتين مرتبطتين بمجموعات مسلحة متمردة. وعندما كانت إحدى العضوات المؤسسات لشبكة شان في واشنطن العاصمة، عرفتتها وسائط الإعلام عن حق بأنها بنت أحد قادة جيش ولاية شان. وهذا الجيش جماعة مسلحة متمردة. وقد أشار التقرير القطري لوزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢ إلى أن جيش ولاية شان - الجنوب "ارتكب

انتهاكات لحقوق الإنسان بما فيها القتل والاغتصاب والسخرة وتجنيد الأطفال“. وتأتي الادعاءات الموجهة ضد جيش ميانمار من هذه الجماعات المرتبطة بالتمردين.

٤٧ - وشعب ميانمار وحكومتها يعتبران الاغتصاب جريمة خسيصة ومقيتة، ناهيك عن الاغتصاب الجماعي. وعندما يرتكب هذا النوع من الجرائم، فإن الحكومة تضمن تطبيق القانون بكامل قوته على الجناة. وقد أجرت السلطات والمنظمات المعنية، بما فيها اتحاد الشؤون النسائية في ميانمار، ثلاثة تحقيقات منفصلة فيما يتعلق بهذه الادعاءات. وفي الحالات الحقيقية، جرت ملاحقة الجناة قضائياً وصدرت بحقهم أحكام وفقاً للقانون.

حادي عشر - ادعاءات السخرة

٤٨ - تجمع ميانمار ومنظمة العمل الدولية علاقات جيدة مبنية على التعاون منذ أن انضمت ميانمار إلى المنظمة في عام ١٩٤٨. وبعد مرور أربعة عقود على انضمام ميانمار، اعتُبرت ممارستها التقليدية المتمثلة في المساهمة بالعمل في أنشطة التنمية المجتمعية عملاً سلبياً في ضوء ما عرض على تلك المنظمة. واستغلت المجموعات المناهضة للحكومة المتخفية تحت قناع النقابات العمالية الحرة مسألة العمل لمتابعة برنامجها السياسي وتقديم المسألة إلى المنظمة. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى قيام المجموعات العمالية في حزيران/يونيه ١٩٩٦ برفع شكاوى ضد ميانمار لعدم مراعاتها المزعومة للاتفاقية ٢٩ للمنظمة (اتفاقية إلغاء السخرة لعام ١٩٣٠).

٤٩ - وأبدت ميانمار تعاونها مع المنظمة بدعوة بعثة التعاون التقني التابعة للمنظمة إلى ميانمار أربع مرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتعاونت حكومة ميانمار بشكل كامل مع ضابط اتصال المنظمة بالنيابة في معالجة الشكاوى المتصلة بفرض السخرة.

٥٠ - وتلقت ميانمار أيضاً زيارة فريق ذي مستوى رفيع جداً من المنظمة في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ورغم تلك الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة ميانمار، فإن مؤتمر العمل الدولي الـ ٩٣ المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أعاد تفعيل القرار التأديبي المتخذ في دورته الـ ٨٨. ورغم التدابير السلبية التي اتخذتها المنظمة، فإن ميانمار أظهرت التزامها الثابت بالقضاء على السخرة في البلد وببحث كل سبل التعاون مع المنظمة بشكل بناء للجانبين في الحدود الزمنية والمكانية المتاحة لميانمار.

٥١ - وفي وقت لاحق، واصلت ميانمار والمنظمة مناقشتيهما لإنشاء آلية من أجل معالجة حالات السخرة المزعومة. وقامت إحدى بعثات المنظمة العالية المستوى بزيارة لميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمواصلة المفاوضات بشأن هذه المسألة. وفي شباط/فبراير

٢٠٠٧، توصلت حكومة ميانمار والمنظمة إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية لمعالجة السخرة. وجرى تنفيذ الاتفاق بطريقة مرضية لكل من الحكومة والمنظمة.

٥٢ - وتعمل آلية معالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة حالياً بشكل كامل. وهي تستخدم لمساعدة حكومة ميانمار في الجهود التي تبذلها للقضاء على السخرة في البلد. وتحقق سلطات ميانمار بشكل عاجل في الشكاوى التي يتلقاها ويعيد إرسالها ضابط اتصال المنظمة. وتتخذ إجراءات قانونية ضد الجناة. وفي الوقت نفسه، تتعاون الحكومة مع ضابط اتصال المنظمة لتنفيذ ولايته. وإننا على اقتناع تام بأن التقدم المحرز في هذه الآلية سيؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق هدف القضاء على السخرة في البلد.

٥٣ - وينعكس التقدم المحرز في التقرير الحالي عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها ٦٢. واعترف المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في عرضه الشفوي الأخير المقدم إلى اللجنة الثالثة بالتقدم المحرز في تعاون ميانمار مع المنظمة.

ثاني عشر - التسامح الديني

٥٤ - رغم أن البوذية هي دين أغلبية الشعب، فإن أدياناً أخرى من قبيل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في ميانمار. وتقوم البوذية على التسامح والميتا (الحبة). وتشجع الحكومة الانسجام بين الأديان وتحافظ عليه، وحرية العبادة مضمونة في القانون والممارسة. ويمكن في المدن الكبرى رؤية المعابد والكنائس والهياكل الهندوسية جنباً إلى جنب، مما يشهد على الانسجام الديني والتسامح في ميانمار. وذكرت السيدة ساداكو أوغاتا، عقب الزيارة التي قامت بها للبلد، بوصفها خبيرة مستقلة للجنة حقوق الإنسان، إن ميانمار تعد "مجتمعاً نموذجياً" للتسامح الديني. وادعاءات عدم التسامح الديني في ميانمار لا أساس لها من الصحة ولها دوافع سياسية.

ثالث عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥٥ - تعمل الحكومة جاهدة على إرساء دعائم ثابتة تقوم عليها الهياكل الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة ديمقراطية في المستقبل. وقد كرست موارد كثيرة في قطاعات من قبيل الصحة والتعليم والنقل. وبغية تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، تنفذ الحكومة البرامج الإنمائية الوطنية الثلاثة، وهي '١' برنامج تنمية المناطق الحدودية، و'٢' خطة لـ ٢٤ منطقة إنمائية خاصة، و'٣' خطة إنمائية ريفية متكاملة. وأسفر ذلك عن تقدم ملحوظ في مختلف القطاعات.

٥٦ - وتنفذ الحكومة خططاً اقتصادية قصيرة وطويلة الأجل لتنمية البلد. وأسفرت هذه الخطط عن متوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. أما دخل الفرد، الذي كان يساوي ٤٠٠٠ كيات في عام ١٩٩٨، فقد ارتفع الآن إلى ٢٢١ ٠٠٠ كيات.

رابع عشر - الاستنتاج

٥٧ - ثمة اعتقاد سائد على الصعيد العالمي بأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تحدث في حالات الصراع المسلح. وقد أسفرت سياسات المصالحة الوطنية التي تنتهجها الحكومة في ميانمار عن عودة ١٧ جماعة من بين ١٨ جماعة متمردة إلى حظيرة الشرعية. ووضعت الحكومة بشكل فعال حداً لفترة من التمرد دامت ٤٠ عاماً. وتوفر ظروف السلام والاستقرار السائدة فرصاً أفضل لتمتع شعب ميانمار بحقوق الإنسان. وأدت الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة أيضاً إلى إحراز تقدم كبير في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وعندما ظهر أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٠، كانت ميانمار تقع في الفئة الثالثة: وهي فئة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية منخفضة. وبدا التقدم المستمر الذي أحرزه البلد في التنمية عندما تمت ترقيتنا، منذ ٨ أعوام، إلى الفئة الثانية: وهي فئة البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة. وأظهر التقرير أيضاً أن نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية انخفضت من ١٠ في المائة إلى ٦ في المائة. وزادت النسبة المئوية من السكان الذين يتاح لهم الوصول المنتظم إلى المرافق الصحية المحسنة من ٢١ إلى ٧٣ في المائة. ويصل معدل محو الأمية لدى الراشدين في ميانمار إلى ٩٣,٣ في المائة، وتساوي هذه النسبة لدى الشباب ٩٦,٥ في المائة ويصل صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٨٤,٥ في المائة.

٥٨ - وإننا نخطو أيضاً خطوات واسعة في تنفيذ خريطة طريقنا السياسية المؤلفة من سبع خطوات. الخطوة الأولى والحاسمة من خريطة الطريق، وهي المؤتمر الوطني، أنجزت بنجاح مهمة وضع المبادئ الأساسية التي ستُكرّس في الدستور الجديد. وتواصل ميانمار اليوم السير بخطى حثيثة الطريق الذي اختارته إلى الديمقراطية. والتحديات التي تواجهها ميانمار معقدة ومتعددة الأوجه. ولا يمكن للضغط بدون مبرر الذي يمارس من الخارج دون تفهم كامل للتحديات التي تواجهها ميانمار أن ييسر بأي حال من الأحوال العملية السياسية النابعة من صميم هذا البلد. ومن نافلة القول إنه ليس بمقدور أي كان أن يعالج التحديات المعقدة التي تواجهها ميانمار أفضل من حكومتها وشعبها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد ميانمار على أحسن وجه بالتفهم والتشجيع والتعاون.